



الخارجية البريطانية: الأقليات مازالت غير آمنة في العراق

بغداد

أكدت وزارة الخارجية البريطانية أمس أن اوضاع الاقليات الدينية في العراق لا تزال "غير آمنة"، وفيما دعت الحكومة الى الإيفاء بالتزاماتها تجاه الأقليات، بينت ان المرأة العراقية لا تزال "تتعرض الى انتهاكات كبيرة".

وقالت وزارة الخارجية البريطانية في التقرير السنوي لها بشأن حقوق الانسان والديمقراطية في العام 2011 إن "وضع الاقليات الدينية في العراق لا يزال غير مأمون خصوصا انهم لا يزالون يتعرضون للاعتداء في ظل الاوضاع الامنية الهشة التي يشهدها العراق".

إلا أن الوزارة لفتت في الوقت نفسه إلى أن "الخطوات التي اتخذها العراق لحماية أقلياته من بينها تعزيز الأمن عند أماكن العبادة في شوارع بغداد ساعدت في الحؤول دون وقوع اعتداءات كبيرة على المسيحيين وغيرهم من الأقليات خلال العام 2011"، مؤكدة أن "بريطانيا تحث الحكومة العراقية على ضمان تمتع الأقليات بنفس الحقوق والحريات التي يتمتع بها سائر المواطنين العراقيين".

وتتعرض الأقليات الدينية في العراق لاسيما المسيحيون إلى أعمال عنف مستمرة، أدت إلى هجرة آلاف الأسر المسيحية إلى خارج العراق خلال السنوات التسعة الماضية، كان أكبرها الهجوم الذي تعرضت له كنيسة سيدة النجاة في عام 2010 وأسفر عن مقتل وإصابة العشرات من المواطنين.

وانخفضت أعداد المسيحيين في العراق بعد حرب العام 2003 بحسب إحصاءات غير رسمية، من 1.5 مليون إلى نصف المليون، بسبب هجرة عدد كبير منهم إلى خارج العراق وتعرض العديد إلى الهجمات في عموم مناطق العراق، خصوصا في نينوى وبغداد وكركوك. فيما تعرض الايزيديون خلال عامي 2007 و2008 إلى هجمات عنيفة استهدفت مناطقهم في محافظة نينوى أدت إلى مقتل وإصابة 1000 منهم، كما قتل عدد من الصابئة الذين يمتلكون محلات للصاغة في بغداد والبصرة خلال عامي 2009 و 2010 والتي أكدت الشرطة العراقية أنها ليست لدوافع دينية بل لأسباب جنائية.

وفي محور آخر، أكدت وزارة الخارجية البريطانية في تقريرها أن "حقوق المرأة في العراق لا تزال تشهد انتهاكات كبيرة على الرغم من التزام العراق بتحسين اوضاعها"، مشيرة الى أن "جرائم الشرف لا تزال مرتفعة بدرجة غير مقبولة في انحاء العراق".

ولفتت الوزارة الى أن "لندن بانتظار ان تترجم تصريحات رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي الى افعال بشأن تحسين اوضاع حقوق المرأة". وكان رئيس الحكومة نوري المالكي قد اكد في 25 تشرين الثاني 2011 خلال كلمة له بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، ان القوانين العراقية غير كافية لمنع العنف ضد المرأة.

وتشير التقديرات إلى وجود ما بين مليون وثلاثة ملايين أرملة في العراق، والعدد في تزايد في ضوء استمرار أعمال التفجيرات التي تستهدف في الغالب الأماكن العامة وتطيح بشكل شبه مستمر منذ 2003 بأعداد متزايدة من الرجال.